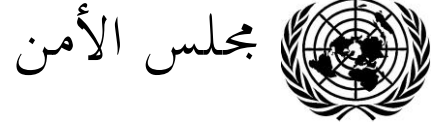


Distr.: General  
3 June 2015  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني إبلاغكم بأنه في ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥، اجتمع وزراء من بلدان  
غرب البلقان وكبار المسؤولين من بلدان ومنظمات شريكة، بينها الاتحاد الأوروبي ومنظمة  
الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي والأمم المتحدة وممثلون عن هيئات الحكم  
المحلي والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، في تيرانا، ألبانيا، في إطار مؤتمر قمة إقليمي لمواجهة  
التطرف العنيف.

وفي سياق التأكيد المتزايد على التصدي للدوافع الكامنة وراء التطرف العنيف على  
كل من الصعد العالمي والإقليمي والوطني والمحلي، أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة  
والاستنتاجات الصادرة عن مؤتمر القمة الإقليمي بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد هوجا

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الموجهة من الممثل الدائم  
لألبانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن

مؤتمر قمة البلقان الإقليمي بشأن مواجهة التطرف العنيف

تيرانا، ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥

استنتاجات الرئيس

التقى وزراء من بلدان غرب البلقان وكبار المسؤولين من البلدان والمنظمات  
الشريكة، بما فيها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي  
والأمم المتحدة، فضلا عن ممثلين عن هيئات الحكم المحلي والمجتمع المدني، والقطاع الخاص،  
في تيرانا يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو في إطار مؤتمر قمة إقليمي لمواجهة التطرف العنيف.  
وقد حفّز هذا الحدث، الذي أعلنت عنه ألبانيا في مؤتمر قمة وزاري عُقد في واشنطن  
العاصمة في ١٩ شباط/فبراير لمواجهة التطرف العنيف، جهودَ القواعد الشعبية في مجال  
مواجهة التطرف العنيف، مع تركيز الاهتمام على عناصر خطة العمل للمتابعة الصادرة  
عن مؤتمر القمة في ١٩ شباط/فبراير الأكثر صلة بالنسبة إلى غرب البلقان. وأجرى  
المشاركون مناقشة مفتوحة وتعاونية بهدف وضع استراتيجيات جديدة وبرامج ومبادرات  
محددة يمكن الإعلان عنها في مؤتمر قمة القادة بشأن مواجهة التطرف العنيف، المزمع عقده  
في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وخلال المناقشات، قام المشاركون بجملة أمور منها:

(أ) تسليط الضوء على أن ما من بلد في المنطقة هو في منأى عن التهديد الذي  
يمثله الإرهاب، وبخاصة المقاتلون الإرهابيون الأجانب المسافرون إلى سورية والعراق والعائدون  
منها، والتطرف العنيف بشكل أعم، والتأكيد أن وسيلة انتقاها هذه تخلق أوجه ضعف  
حقيقية لدول البلقان وأوروبا لدى تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعودتهم إلى ديارهم؛

(ب) تأكيد التزامهم بمكافحة التطرف العنيف في جميع أشكاله ومظاهره التي  
تفضي إلى الإرهاب، فضلا عن معالجة الدوافع الكامنة وراء هذا التطرف؛

(ج) الترحيب بالتقدم المحرز في تعزيز الأطر والقدرات القانونية والمؤسسية  
والعملانية في مجال مواجهة الإرهاب والتحديات التي يفرضها المقاتلون الإرهابيون الأجانب،  
ضمن سياق حماية الحقوق والحريات المدنية؛

(د) تسليط الضوء على أهمية مواصلة تعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال، والترحيب بالمؤتمر الإقليمي الشامل الذي استضافته حكومة صربيا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل من أجل تعميق التعاون الإقليمي في طائفة من قضايا مكافحة الإرهاب ومناقشة التحديات الإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب؛ وعلى الاجتماع الذي تشاركت حكومة سلوفينيا والاتحاد الأوروبي في استضافته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ حول تحديات مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مواجهة التطرف العنيف في البلقان؛ وعلى مؤتمر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المزمع أن يستضيفه مجلس أوروبا وحكومة البوسنة والهرسك عن البعد الديني للحوار بين الثقافات، الذي يركز تحديدا على منع التطرف؛

(هـ) تشجيع المنظمات الإقليمية كمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي، على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في تعزيز هذا التعاون والترويج للمشاركة في بناء القدرات وجهود التوعية؛

(و) التأكيد مجددا على دور الأمم المتحدة في جهود التصدي للتطرف العنيف، وعلى الإطار الشامل الذي توفره استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مواجهة الظروف المفضية إلى انتشار الإرهاب، والتسليم بالالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، مرحِّباً بالاهتمام بدور المجتمعات المحلية في مكافحة التطرف العنيف؛

(ز) التأكيد على أن أنجع الطرق لمواجهة هذه التحديات هي وضع استراتيجية شاملة تحدد وتستحدث طائفة واسعة من الأدوات التي تحترم الحقوق من أجل التصدي للدوافع الكامنة التي تؤجج الدعوة إلى التطرف العنيف وانتشاره؛

(ح) التأكيد من جديد على أن مواجهة ومنع انتشار التطرف العنيف يتطلبان بذل جهود محلية ومتخصصة وواسعة النطاق، بما يعزز الحاجة إلى مواصلة تمكين الجهات الفاعلة المحلية - الحكومات المحلية والشباب والأسر وأفراد المجتمع المحلي المهمشون، والقادة الدينيين والثقافيين والتعليميون - وإلى اعتماد مقاربات مصممة لاحتياجات مخصصة، تشمل مقاربات مراعية للثقافات المحلية والمعتقدات الدينية، من أجل التصدي لهذه الظاهرة؛

(ط) التسليم بأن النساء هن أيضا عرضة لخطر الزعة إلى التطرف وبأنهن يشاركن في الجماعات الإرهابية ويعملن كمقاتلات إرهابيات أجنبيات، والتأكيد على أهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في مكافحة التطرف العنيف، والإعراب عن الالتزام بإدماج المرأة في الجهود المبذولة لمواجهة التطرف العنيف؛

(ي) التأكيد على أهمية وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية شاملة من أجل التصدي للتطرف العنيف، تشمل مجموعة متنوعة من الوكالات الحكومية الوطنية وممثلين عن الحكومات المحلية والمجتمع المدني في تصميم وتنفيذ هذه الأطر لمواجهة التطرف العنيف، وتشجيع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسة هداية والشركاء الدوليين الآخرين على تقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى الحكومات المهتمة باستحداث هذه الأطر؛

(ك) التشديد على ضرورة العمل معاً من أجل تحسين فهم طبيعة التهديدات المتطرفة العنيفة على الصعيدين المحلي والإقليمي، بما في ذلك عن طريق تعزيز البحث والتحليل. وتبادل المعلومات بشأن دوافع التطرف العنيف في جميع أشكاله لصالح جميع شرائح المجتمع، بما فيها النساء والشباب، وبشأن أفضل السبل لمواجهة تلك الدوافع، والإعراب عن الاهتمام في إقامة شبكة إقليمية للتوعية بالتشدد بغية مواجهة التطرف العنيف، يمكن أن تكون على غرار شبكة المفوضية الأوروبية للتوعية بالتشدد وبغيرها من شبكات التدريب والبحث ذات الصلة لمواجهة التطرف العنيف؛

(ل) التأكيد مجدداً على وجوب أن يكون احترام حقوق الإنسان عنصراً رئيسياً في أي استراتيجية فعالة لمواجهة التطرف العنيف، والإعراب عن التزامهم بتعزيز حماية حقوق الإنسان للجميع في المنطقة، بما في ذلك لأفراد الأقليات الدينية والعرقية، والتشديد، في إطار هذا الجهد، على أهمية تعزيز العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية التي تهدف هذه الأجهزة إلى خدمتها، مع التسليم بأن من شأن انتهاكات حقوق الإنسان أن تغذي هذا التهديد؛

(م) التشديد على وجوب امتناع المسؤولين الحكوميين على جميع المستويات عن اتباع سياسات وإجراءات توجج أو تستغل التوتر العرقي أو أفراد الأقليات المهمشين؛

(ن) الاعتراف بأهمية وضع مقاربة للتصدي للتهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب تشمل المحاكمة أو، عند الاقتضاء، إعادة التأهيل وإعادة الإدماج القائمتين على سيادة القانون، أو غير ذلك من برامج التحويل، والتأكيد على التزامهم بالعمل من أجل وضع برامج وطنية مستندة إلى ممارسات الأمم المتحدة وغيرها من الممارسات السلمية الدولية، بما فيها ممارسات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛

(س) تسليط الضوء على الرسائل الهدامة الموجهة من المتطرفين العنيفين وعلى ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى مواجهتها بأدبيات مضادة نابعة من المجتمع المحلي تركز على الأصوات الصادقة وذات المصدقية، وكذلك، في هذا السياق، إلى استخدام قوة وسائط

الإعلام الاجتماعية وقدرتها على الوصول من أجل دحض حجة المتطرفين العنيفين بأدبيات بديلة إيجابية، وتالياً، نزع الصفة الشرعية عن أيديولوجيات التطرف العنيف؛

(ع) تأكيد أهمية بناء المجتمعات المحلية القادرة على الصمود في وجه انتشار التطرف العنيف، وضرورة توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية، ولا سيما لأفراد السكان المهمشين والشباب، لتلبية احتياجات أضعف المواطنين؛ والتشديد على ضرورة توسيع نطاق البرامج التي تمكّن قدرات الشباب وقادة الشباب الآخرين، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة والفرص الاقتصادية، وتعزيز التربية المدنية وثقافة التسامح ونبذ العنف.

وخلال المناقشات، أبرزَ المشاركون خطوات محددة يمكن اتخاذها لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لمواجهة التطرف العنيف المبذولة في غرب البلقان، والتزموا بالعمل معاً من أجل إحراز تقدم في ما يتعلق بتلك الدوافع قبل وبعد مؤتمر قمة القادة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتشمل هذه الجهود:

(أ) تحديد جهات الاتصال داخل الحكومات الوطنية في مواجهة التطرف العنيف من كل بلد من بلدان المنطقة؛

(ب) وضع استراتيجيات شاملة للجميع بشأن مواجهة التطرف العنيف تُشارك الحكومات البلدية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تصميمها وتطبيقها؛

(ج) تحديد ودعم قادة شباب ونسائيين ودينيين محددين، وغير ذلك من مشاريع المجتمع المدني والمشاريع التي تقودها المجتمعات المحلية المصممة من أجل التصدي للدوافع المحلية للتطرف العنيف والسكان المعرضين لخطر التجنيد والتطرف؛

(د) إقامة شبكة للتوعية بالترعة إلى التطرف بالبلقان تستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين ذوي الصلة الذين ربطوا بين الممارسين والباحثين الوطنيين والمحليين الذين يعكفون على تحليل الدوافع المحلية والإجراءات الفعالة لمكافحة التطرف العنيف؛

(هـ) إطلاق شبكة للمجتمع المدني تركز على الشباب في البلقان لمواجهة التطرف العنيف يمكن ربطها بشبكات مماثلة قد يكون العمل جارٍ على إقامتها في مناطق أخرى للتأكد من أن العاملين في هذا المجال مباشرة يتمتعون بقدرة أكبر على التواصل ويتبادلون أفضل الممارسات الأكثر ابتكاراً؛

(و) تحديد العمد وقادة البلديات الآخرين في المنطقة الراغبين في الانضمام إلى شبكة عالمية من المدن وغيرهم من قادة البلديات من أجل مكافحة التطرف العنيف، يُتوقع إطلاقها في الربع الثالث من عام ٢٠١٥؛

(ز) وضع و/أو توسيع نطاق برامج من أجل مواجهة التزعة إلى التطرف في السجون، والترويج لإعادة تأهيل وإعادة إدماج المجرمين المتطرفين العنيفين، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بالاعتماد على الممارسات السليمة للأمم المتحدة والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وخبرائهما، حيثما كان ذلك مناسباً؛

(ح) بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والشركاء غير الحكوميين الآخرين في المنطقة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات التكنولوجية من أجل العمل على نحو أفضل لتسليط الضوء على أدبيات بديلة ببناء من أجل مواجهة أدبيات الكراهية والمليئة بالعنف التي يروج لها تنظيم داعش وغيره من الجماعات المتطرفة العنيفة؛

(ط) العمل مع القطاع الخاص على تقديم الإرشاد والتدريب الداخلي والتدريب المهني وغير ذلك من السبل المؤدية إلى العمالة التي توفر فرصاً اقتصادية واجتماعية وتعزز القدرة على الصمود في مواجهة التزعة إلى التطرف.